

تقرير وفد مجلس الشورى المشارك
في أعمال المؤتمر البرلماني حول
منظمة التجارة العالمية ، والذي عقد
في البرلمان الأوروبي في العاصمة
البلجيكية (بروكسل) خلال الفترة من
٢٤ - ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤م





YUSUF SALEH AL SALEH

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ: 2004/ 12 / 27 م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسرني أن أرفع إليكم تقرير الوفد المشارك في أعمال المؤتمر البرلماني حول
منظمة التجارة العالمية، والذي عقد في البرلمان الأوربي في العاصمة البلجيكية
خلال الفترة من 24 - 26 نوفمبر 2004.

يرجى التفضل بالإطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً لعرض التقرير على المجلس

الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،

يوسف صالح الصالح

عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
27 DEC 2004		
الرقم: ١٥/٤٤		

مملكة البحرين

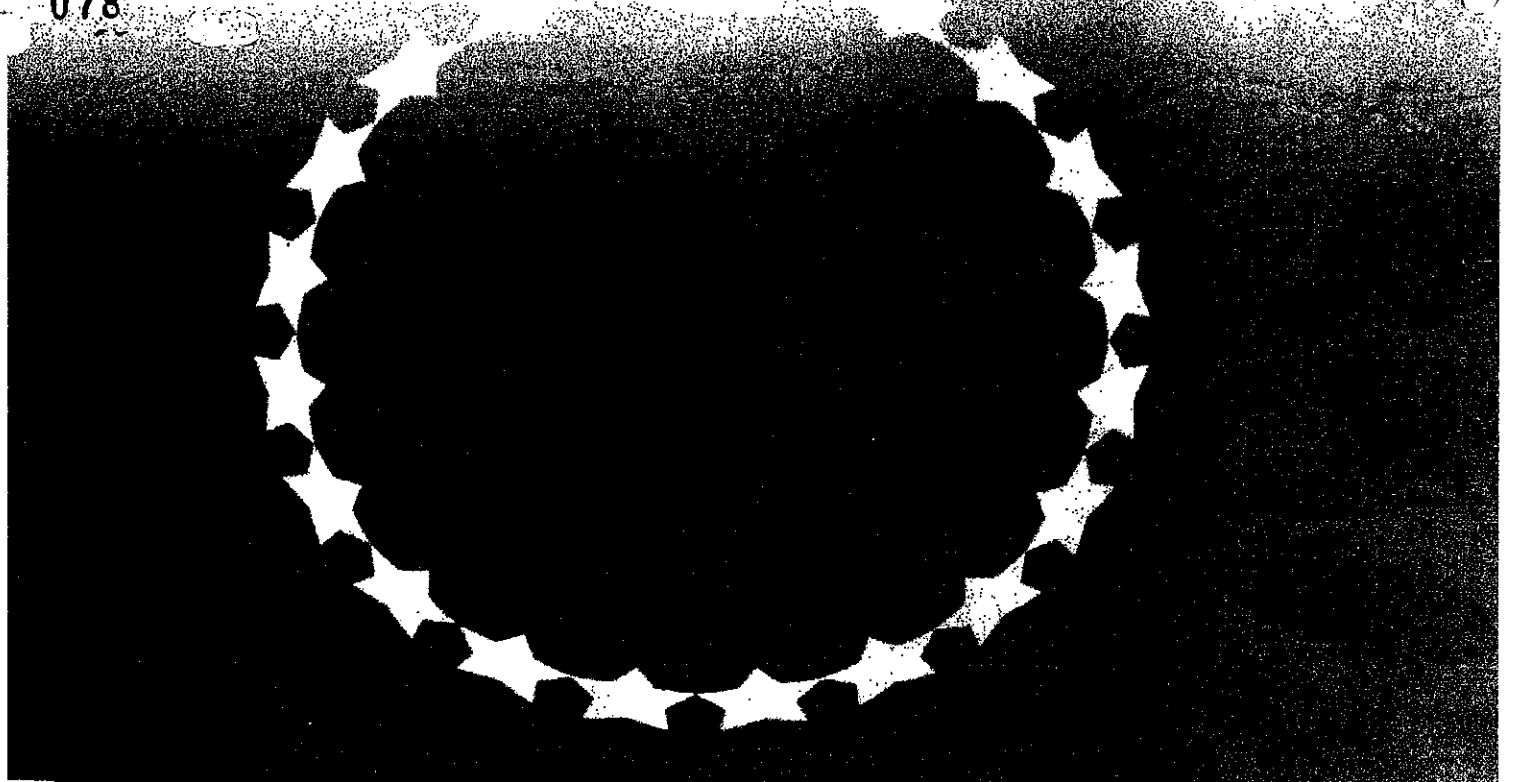


مجلس الشورى

تقرير وفد الشعبة البريطانية امشارك في أعمال
المؤتمر البريطاني حول منظمة التجارة العالمية

البرطان الأوروبي - بروكسل
٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤م

078



تقرير وفد الشعبة البرلمانية
المشارك في أعمال المؤتمر البرلماني
حول منظمة التجارة الدولية والذي عقد في البرلمان الأوروبي
بالعاصمة البلجيكية [بروكسل] خلال الفترة من ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤

المقدمة:

بناء على الدعوة الموجهة إلى رئيس مجلس النواب رئيس الشعبة البرلمانية سعادة السيد خليفة بن أحمد الظهراني من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي حول منظمة التجارة العالمية والذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال الفترة من 24 - 26 نوفمبر 2004 ، تم تكليفي ممثل لمجلس الشورى وسعادة السيد عبدالعزيز جلال المير عضو مجلس النواب للمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر.

وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل كل من اتحاد البرلمان الدولي والبرلمان الأوروبي. وقد هدف المؤتمر إلى تعريف البرلمانيين المعنيين بشئون التجارة العالمية بأخر التطورات الجارية في منظمة التجارة العالمية، ونتائج مفاوضات جولة الدوحة، وذلك من أجل تبادل وجهات النظر والخبرات ، وإجراء الحوارات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين الذين شاركوا في المفاوضات المتعددة الأطراف ، والتعاون التجاري الدولي.

وقد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى كافة البرلمانات التي تعتبر دولها أعضاء في منظمة التجارة العالمية. علاوة على البرلمانات أعضاء البرلمان الدولي التي دولهم غير عضوة في المنظمة.

أعمال المؤتمر:

إن أعمال المؤتمر والذي استمرت لمدة 3 أيام تضمنت الأنشطة التالية:

اليوم الأول: 24 نوفمبر 2004-27-12

- جلسة تمهيدية للجنة التنفيذية للمؤتمر والتي تتكون من أعضاء من الدول الأوروبية والهند وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.

كلمات الافتتاح للمؤتمر وكانت على النحو التالي:

- 1- كلمة رئيس البرلمان الأوروبي السيد جوزيف بوريل.
- 2- كلمة وزير الشؤون الاقتصادية الهولندي السيد لمورينس جان .
- 3- كلمة ممثل البرلمان الياباني في منظمة التجارة العالمية السفير شوتارو ارشيما.
- 4- كلمة رئيس البرلمان الدولي السيد جيو بيز.

ولم يتسنى لنا الحصول على نسخ من جميع هذه الكلمات.

- حلقة نقاش حول الاجتماع الذي عقده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية يوم 1 أغسطس 2004 والذي تم الاتفاق فيه على خارطة طريق لمناقشة القضايا التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الدوحة عام 2004.

اليوم الثاني : 25 نوفمبر 2004-12-27

- جلسة خاصة بقضايا الزراعة وما يتعلق بها من خلافات بين الدول الصناعية والدول النامية ولاسيما حول موضوع الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية لصادراتها الزراعية. وقد استغرقت هذه الجلسة الفترة الصباحية بكاملها وشهدت حوارات مفصلة حول هذا الموضوع.
- جلسة خاصة بالتجارة في الخدمات ، حيث تم تبادل الآراء حول كيفية تحري قطاع الخدمات والإيفاء بالتعهدات التي قدمت إلى المنظمة من قبل الدول الأعضاء.

اليوم الثالث : 26 نوفمبر 2004

- مناقشة لائحة قواعد المؤتمر البرلماني الخاص باتفاقية التجارة الحرة والتي تم الاتفاق على إعدادها في مؤتمر كانكون وقامت اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلماني بإعداد مسودتها. وتمت المصادقة على اللائحة من قبل المؤتمر.
- حلقة حوار مفتوحة مع الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية الدكتور سباشي بانيتشبيدي.
- فعالية على جانب أعمال المؤتمر: جلسة خاصة بالمفاهيم العملية المتعلقة ببناء القدرات التجارية مع تركيز خاص على احتياجات البرلمانين في هذا المجال.
- اعتماد البيان الختامي للمؤتمر واختتام أعمال المؤتمر.

نتائج المؤتمر:

صدر عن المؤتمر البيان الختامي الذي لخص ما توصلت إليه أعماله المؤتمر من نتائج. فقد أكد المشاركون في المؤتمر أن البرلمانين قادرين على تقديم مساهمات ملموسة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

فالبرلمانات تجسد سيادة الشعوب وبإمكانها المساهمة بمشروعية في التعبير عن إرادة الشعوب في المحافل الدولية وحشد الدعم الشعبي للاتفاقيات الدولية. كما دعا المشاركون البرلمانين وأعضائها للمساعدة في رفع وعي المواطنين في فهم المفاوضات الجارية العالمية. كما حثوا الحكومات والبرلمانيون ممارسة إشراف برلماني فاعل على مفاوضات التجارة العالمية ومتابعتها.

ورحب البرلمانيون المشاركون في المؤتمر ببرنامج عمل الدوحة، إلا أنهم أشاروا على الاختلافات التي لا زالت قائمة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول عدد من القضايا الهامة. لذلك طالبوا بتوفير إرادة أكبر لوضع الالتزامات موضع التنفيذ العملي من قبل جميع الأطراف بغية إنجاح جولة الدوحة. كما جددوا التزامهم بالترويج لتجارة حرة وعادلة تستفيد منها الشعوب في كل مكان، وتعزز التنمية المستدامة وتخفف من الفقر وأنهم كممثلين شرعيين لشعوبهم سوف يستمرون في الإشراف على أنشطة منظمة التجارة العالمية ويطورون من كفاءتها وعدالتها.

ورحب المشاركون بقرارات المجلس العام للمنظمة في يوليو الماضي فيما يخص الزراعة ودعوا إلى استمرار العمل على ثلاثة محاور هي إزالة كافة أشكال دعم الصادرات وتخفيض ملموس في الدعم المحلي الذي يعرقل التجارة وحرية الدخول إلى الأسواق.

وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في جميع المجالات، فقد ثمن المشاركون قرار المجلس العام للمنظمة بالموافقة على عدد من التوصيات الهادفة إلى التقدم في المفاوضات حول تجارة الخدمات الذي مازال الطابع العام لها مخبياً للأمال. ويجب على أعضاء المنظمة تقديم عروض منقحة بحلول منتصف عام 2005. إلا أنهم طالبوا بنفس الوقت باتخاذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بتحرير التجارة في مجال الخدمات المتعلقة بالحقوق الأساسية للإنسان كالصحة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية، ويجب عدم فرض تحرير مثل هذه الخدمات من قبل البلدان الغنية.

وقرر المؤتمر عقد الدورة القادمة للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية بمناسبة المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة المقرر عقده في هونج كونج خلال الفترة من 13 - 18 ديسمبر 2005. كما حثوا حكوماتهم المعنية المشاركة في المؤتمر بالإضافة الفقرة التالية إلى البيان الختامي " يجب تعزيز شفافية منظمة التجارة العالمية بإشراك البرلمانات في نشاطاتها عن كثب".

نشاطات الوفد في المؤتمر:

بالإضافة على المشاركة في كافة أعمال وفعاليات المؤتمر، التقى وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين على هامش المؤتمر بوفود العديد من البرلمانات العربية والأجنبية مثل وفد البرلمان الأردني ومجلس الأعيان الأردني ووفد مجلس الشعب السوري. وتطرق الحوار مع هذين الوفدين إلى ضعف مشاركة البرلمانات العربية في المحافل الدولية، علاوة على سبل توثيق علاقات التعاون المشترك معهما.

كما التقينا مع ممثل الاتحاد البرلماني الدولي وجرى الحديث حول التجربة الديمقراطية لمملكة البحرين، والإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في المملكة. وقد أبدى ممثل الاتحاد إعجابه بتجربة البحرين.

دورة بروكسل للمؤتمر البرلماني حول

منظمة التجارة العالمية

بروكسل (بلجيكا) ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤

نظمت بالتزامن من قبل الاتحاد البرلماني الدولي

والبرلمان الأوروبي

بيان

تمت الموافقة عليه في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤ *

١- نرحب، نحن البرلمانيون المجتمعون في بروكسل للدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية، بقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المتخذ في يوليو ٢٠٠٤ المتعلق ببرنامج عمل الدوحة. لقد أحييت جملة القرارات المتخذة في يوليو الآمال في التغلب بشكل نهائي على عقبة المؤتمر الوزاري في كانون، بوضع خريطة طريق متفق عليها لدفع مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف إلى الأمام.

٢- إننا في الوقت الذي نشعر فيه بانتعاش الآمال لهذا الزخم المتجدد، إلا أنه تظل هناك مناطق رمادية متعددة لا تزال بحاجة إلى توضيح أثناء المفاوضات لضمان الوصول إلى نتيجة إيجابية. فهناك اختلافات هامة تحكم مواقف الدول الأعضاء بمنظمة التجارة الدولية حول قضايا محل نزاع في الوقت الراهن. وعليه فإن التصميم والإرادة السياسية لوضع الالتزامات موضع التنفيذ مطلوبة من جميع الأطراف بغية إنجاح دورة الدوحة والخروج بنتائج. وفي هذا المجال فإن البرلمانات تتحمل جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية.

٣- إننا هنا نجدد التزامنا بالترويج لتجارة حرة وعادلة تستفيد منها الشعوب في كل مكان، وتعزز التنمية المستدامة وتخفف من الفقر. إننا كممثلين شرعيين لشعوبنا سوف نستمر في الإشراف على أنشطة منظمة التجارة العالمية ونطور من كفاءتها وعدالتها، واضعين في الاعتبار الأهداف الأصلية لمنظمة التجارة العالمية كما وردت في اتفاقية مراكش.

٤- حرصاً على نجاح مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فإنه يجب على كافة الأعضاء أن يشاركوا في جميع مراحلها، كما يجب أن تعكس نتائجها العامة التوافق بين أهداف السياسة الوطنية وبين التمسك الصادق بالالتزامات الدولية. وبناءً على ذلك يجب أن يكون هناك توازن حقيقي للمنافع لجميع الأعضاء في المنظمة والبلدان التي تنضم إليها بما يضمن علاقات عادلة ومتكافئة بين البلدان المصدرة والمستوردة وبين البلدان المتقدمة والنامية، كذلك التركيز بشكل خاص على تحقيق مكاسب فعلية للبلدان النامية وبالتحديد البلدان الأقل نمواً.

٥- إننا نشدد على أهمية وجود تعرفه صناعية أقل، على وجه الخصوص بغية إتاحة المزيد من الفرص أمام البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للدخول إلى السوق وتوفير فرص أفضل للمنتجات غير الزراعية للدخول إلى السوق وتقليص أو إزالة، حسبما يكون ملائماً، حواجز التعرفه وغير المتعلقة بالتعرفه للتجارة في السلع الخاصة بالبيئة وتسهيل التجارة. ومن المطلوب إحراز تقدم واضح في هذه المجالات لمساعدة النظام التجاري العالمي على العمل بفعالية أكبر وبشكل أفضل.

٦- إننا نرحب بقرارات يوليو حول الزراعة وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الاستمرار في العمل على ثلاثة محاور، وهي بالتحديد:

- إزالة كافة أشكال الدعم للصادرات.
- تخفيض ملموس في الدعم المحلي الذي يعرقل التجارة.
- حرية الدخول إلى السوق.

٧- إننا على إدراك تام بوجود مجالات معقدة في المفاوضات الزراعية تشكل مصدر قلق مباشر على كل من المنتجين والمستهلكين والمصدرين والموردين على حد سواء. وتنعكس المفاوضات الأهمية البالغة للزراعة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وفرص النمو لمعظم أعضاء المنظمة وتشكل خطوة حقيقية في الاتجاه الصحيح والتي تتطلب المزيد من البلورة. إن الإطار

المقرر لوضع الاشتراطات في مجال الزراعة، الذي تم إقراره من قبل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣١ يوليو ٢٠٠٤، يفي ببعض

التفاصيل في هذا الخصوص، إلا أنه يترك معظم القرارات الصعبة في المفاوضات المستقبلية بدون مواعيد محددة لها. إن هناك حاجة ملحة لتحديد وتوفير إطار لفكرة " المنتج الحساس" والمسائل التي تجتذب اهتماماً خاصاً في البلدان النامية، مثل إقامة آلية للحماية الخاصة وتحديد المنتجات الخاصة من قبل البلدان النامية كما تم وصفها في اتفاقية ٣١ يوليو. كما أن هناك حاجة أيضاً للمزيد من المناقشة للمبادرات القطاعية وضرائب التصدير والمؤشرات الجغرافية المختلفة.

٨- إن التقدم الواضح في هذه المجالات مطلوب لمساعدة النظام التجاري العالمي على العمل بشكل أفضل وبكفاءة أكبر. إننا نلاحظ في هذا الخصوص بأن ما يسمى بـ "بند السلام" قد انتهى وبأن أعضاء المنظمة أصبحوا الآن أحراراً في ممارسة حقهم في الاعتراض على انتهاكات الأنظمة. إننا نعتقد بأنه لا يجب اللجوء إلى هذه الاعتراضات إلا بشكل طفيف بهدف التشجيع على سحب الدعم المقدم للصادرات في نفس الوقت الذي يتم فيه تقادي فرض المزيد من التوتر والارتباك في هذه المرحلة من المفاوضات.

٩- إننا نحث منظمة التجارة العالمية وأعضائها على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الالتزامات الوطنية في القطاع الزراعي والتي تمتد من الإطار الزمني لهذه المفاوضات وأن تلتزم بشكل مباشر بمحاور الإصلاح الثلاثة الواردة في الإطار وبالتحديد: حرية الدخول إلى السوق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير. وهذه المعلومات ستوفر خلفية شفافة لكافة الأعضاء ولاسيما البلدان النامية.

١٠- إننا نعلق أهمية قصوى على الحاجة الملحة للبلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الزراعية الاستوائية وخاصة السكر والموز والقطن. لقد كان كل من هذه السلع مثار جدل في منظمة التجارة العالمية. كما يجب إعطاء اعتبار خاص لوضع البلدان النامية المعتمدة على مداخل التصدير من البن، الكاكاو، الأناناس، الرز والمزروعات الأحادية الأخرى. كما يجب

إيلاء اهتمام خاص بالاحتياجات التجارية والمالية والتطويرية المحددة للبلدان النامية، كما تم الاهتمام بها سابقاً في اتفاقية (الجات) وحالياً بمنظمة التجارة العالمية.

١١- في كل خطوة من المفاوضات المستمرة، بما في ذلك تلك الخاصة بترتيبات التجارة الإقليمية، يجب أن تظل اهتمامات البلدان النامية المتعلقة بالتخفيف من الفقر، الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة في المقدمة. ومن أجل إتاحة المجال لتعايش الأنظمة الزراعية المتعددة لمختلف البلدان، يجب الاهتمام أيضاً وبطريقة مرضية بالجوانب غير التجارية للزراعة ومنها الأمن الغذائي، المحافظة على الأرض، تقوية المجتمع الريفي والعمالة الريفية، علاوة على القضايا المتعلقة بالمحافظة على الغابات والثروة السمكية.

١٢- مازال الجوع والمجاعة يؤديان إلى إهلاك أفقر الشعوب في كثير من البلدان. وتستحق قضايا مثل سوء التغذية والجوع أن يتم التركيز عليها بشكل أكبر في المفاوضات حول المنافسة في التصدير. إننا نشدد في هذا الخصوص على مسؤولية البلدان المتقدمة التي تنتج وتصدر كميات كبيرة من السلع الغذائية من جهة، وعلى حاجة والتزام البلدان النامية من جهة أخرى وبالتأكيد لتفعيل وتطوير إلى أقصى حد ممكن وبشجاعة وبصورة جادة من سياسات التنمية الريفية. إن حل مشاكل الأمن الغذائي قد يكمن في السعي إلى علاقات تكاملية بين البلدان المتقدمة، التي يجب عليها أن تعمل جاهدة على دعم الإنتاج المحلي والأسواق الإقليمية في البلدان النامية، وبين البلدان النامية نفسها، والتي ينبغي عليها أن تضع الترتيبات اللازمة للإنتاج والتسويق للسلع الزراعية لكي تتمكن من تلبية حاجاتها الغذائية بشكل تدريجي، ويجب أن تكون المفاوضات الخاصة بالقواعد والالتزامات التي يتم التفاوض بشأنها واضحة ومرنة وتوفر للبلدان المستوردة للأغذية المخارج اللازمة لحماية وتطوير الأمن الغذائي الوطني. كما أن هناك حاجة إلى النظر عن كثب إلى معاهدة المعونة الغذائية التي تحدد الآلية الاستشارية لمنظمة الأغذية والزراعة للتصرف في الفائض وإلى الأدبيات الغذائية لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

١٣- إننا نرحب بحقيقة أن إطار الاتفاقية يبدي اهتماماً خاصاً بالبلدان الأقل نمواً. وإننا ندعم المقترح القائل بأن على البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك، أن تسمح بدخول المنتجات الواردة من البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق بدون فرض ضرائب جمركية عليها أو تقييد حصصها.

١٤- إننا نلاحظ بارتياح بأن تجارة القطن احتلت مكانا بارزا ضمن الإطار، وبأنه قد تم تشكيل لجنة فرعية حول هذا الموضوع من قبل منظمة التجارة العالمية وأوكلت إليها مهمة "تحقيق نتائج طموحة بصورة سريعة". إننا نناشد جميع الأطراف المعنية أن تتأكد من وصول تلك النتائج إلى المزارعين في البلدان النامية في الوقت الملائم.

١٥- بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في جميع الاقتصاديات والتوسع في تجارة الخدمات، التي تنطوي على تنقل الأشخاص الطبيعيين وتقديم الخدمات عبر التخوم المتقابلة، فإننا نتمنّى قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالموافقة على عدد من التوصيات الهادفة إلى التقدم في المفاوضات حول تجارة الخدمات، الذي مازال الطابع العام لها مخييا للأمال. ويجب على أعضاء المنظمة في هذا الخصوص، تقديم عروض منقحة بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ بهدف إرضاء اهتمامات البلدان المعنية.

١٦- يجب في الوقت نفسه اتخاذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بتحرير التجارة في مجال الخدمات، لاسيما الخدمات الخاصة بالحقوق الأساسية للإنسان والحاجات الضرورية كذلك التي تقدم في مجال الصحة العامة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية. ويجب أن لا يتم فرض تحرير مثل هذه الخدمات من قبل البلدان الغنية، ولا يجب اللجوء إليه في المفاوضات التي تتم حول دعم الصادرات. وينسجم هذا النهج مع المبادئ الأساسية للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، التي تسمح بالمرونة في فتح قطاعات الخدمات أمام المنافسة ولاستثناء بعض القطاعات كلياً أو جزئياً. وتتيح الحدود الزمنية التي تستغرق وقتاً أطول لتنفيذ حرية الدخول إلى الأسواق الخطوات الضرورية لتحقيق هامش لتلك البلدان النامية التي تكون البنية المؤسساتية فيها ضعيفة والمفاوضات حول استكمال القواعد لم تنتهي فيها بعد. كما إننا نعتقد بأن من حق كل بلد حماية تنوعه الثقافي والمحافظة على خدماته العامة وتطويرها.

١٧- إننا نشدد على الحاجة إلى الاستمرار في إحراز تقدم في الجوانب ذات الطابع التجاري لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) واتخاذ الإجراءات ضد عمليات التزوير والقرصنة من خلال الترويج لأشكال نزيهة من المنافسة. وإننا نؤكد على أهمية تقديم المساعدة

الفنية للبلدان النامية بغية تنفيذ الجوانب ذات الطابع التجاري لحقوق الملكية الفكرية. ويجب إيلاء اهتمام خاص بالتنوع الحيوي والحصول على الأدوية الضرورية ذات التكلفة المنخفضة.

١٨- إننا مقتنعون بضرورة بقاء عملية بناء الطاقة ذات العلاقة بالتجارة، التي تتم بطريقة مناسبة من خلال المساعدة الفنية، عنصراً لا غنى عنه في المفاوضات الجارية. ويؤدي الوعي المتزايد إلى مشاركة أكثر فعالية في المفاوضات من قبل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من جهة، وإلى تفهم أفضل للقضايا ذات الصلة من قبل أوسع الأطياف الوطنية، بما فيهم أعضاء البرلمان من جهة أخرى. وهذا يجعل من نتيجة المفاوضات التجارية أكثر قابلية للقبول.

١٩- إننا نلاحظ بهذا الخصوص، بأن الالتزامات المقدمة في مؤتمر الدوحة الوزاري في عام ٢٠٠١، قد تبعتها نشاطات متزايدة من قبل البلدان المانحة، ومنظمة التجارة العالمية، والجهات الأخرى المتعددة الأطراف. ونحن نشجع جميع الأطراف على بذل المزيد من أجل بناء القدرات الأساسية البشرية والمؤسسية والاقتصادية المطلوبة للإعداد والتفاوض من أجل مواصلة تنفيذ لوائح وأنظمة منظمة التجارة العالمية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص بهذا الشأن بحاجات البرلمانيين، لاسيما في البلدان النامية، التي يجب أن تكون مشاركة بشكل نشط في الاتفاقيات التجارية.

٢٠- إننا مقتنعون بأن البرلمانيين قادرين على تقديم مساهمات ملموسة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فالبرلمانات تجسد سيادة الشعوب وبإمكانها المساهمة بمشروعية في التعبير عن إرادة الشعوب في المحافل الدولية وحشد الدعم الشعبي للاتفاقيات الدولية. إننا ندعو البرلمانات وأعضائها للمساعدة في رفع وعي المواطنين في فهم المفاوضات التجارية ومنظمة التجارة العالمية. كما نحث الحكومات والبرلمانيين على الدخول في حوارات منتظمة حتى يستطيع البرلمانيون ممارسة إشراف برلماني فاعل على مفاوضات التجارة العالمية ومتابعتها.

٢١- لقد قررنا عقد الدورة القادمة للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية بمناسبة المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة، المقرر عقده في هونج كونج خلال الفترة ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥. وإنا ندعو كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية لإشراك أعضاء من البرلمانات في وفودهم الرسمية في المؤتمر الوزاري. كما نحث أيضا حكوماتنا المعنية المشاركة في ذلك المؤتمر بإضافة الفقرة التالية إلى البيان النهائي "يجب تعزيز شفافية منظمة التجارة العالمية بإشراك البرلمانات في نشاطاتها عن كثب".

٢٢- إننا نوجه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي لإتخاذ الخطوات المطلوبة في لجنة التوجيه، إلى التأكد بأن هذا البيان سوف يتم متابعته من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية.

* عبّر وفد فنزويلا عن تحفظه حيال التصريح بشكل عام والجزء المتعلق بتجارة الخدمات بشكل خاص.

